

☒
الإلهية التشريع:< ns0 = prefix ecapseman:lmx? "urn:schemas-microsoft-com:office:office" />

كما أن الحاكمة من خصائص الإلهية ، كذلك التشريع من خصائص الإلهية وفرع ومقتضى من مقتضيات توحيد الإلهية .

فالله سبحانه وتعالى ، هو الشارع الذي يشرع لعباده ما يشاء ، فيحل لهم ما يشاء ويحرم عليهم ما يشاء ، لأنه هو الخالق لهم ، العالم بما ينفعهم ويضرهم ، فهو العليم والخبير ، فكلمة (**الحكم - والشرع - والقضاء - والملك - والأمر**) ظاهرة في آيات كثيرة ، وهذا لا خلاف فيه لمن عقل وتدبر وفهم وأبصر ، صفات الله وأسمائه وأحکامه وآياته في القرآن الكريم دستورنا العظيم ، وسنة الهدى الأمين عليه أفضل الصلاة والتسليم.

تعريف التشريع لغة:

معنى كلمة تشريع : مصدر شرع مأخوذ من الشريعة ، والشريعة في اللغة تطلق على معنيين.

أحدهما : مورد الماء الجاري الذي يقصد للشرب ، يقولون : "شرعت الإبل" إذا وردت مورد الماء.

والثاني : الطريقة المستقيمة ، ومن هذا المعنى ما جاء في القرآن: "ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون".

ثم أطلق لفظ الشريعة عند الفقهاء ، على الأحكام التي سنها الله لعباده على لسان رسول من الرسل ، وسميت هذه الأحكام شريعة لأنها مستقيمة كالجادة المستقيمة من غير التواء ولا اعوجاج ، ولأنها شبيهة بمورد الماء الجاري من جهة أنها سبيل إلى إحياء النفوس وغذاء العقول ، كما أن مورد الماء سبيل إلى حياة الأبدان.

واشتقت من المعنى السالف شَرَعَ يُعْنِي أَنْشَأَ الشَّرِيعَةً؛ فَمَعْنَى شَرَعَ الدِّينِ يُشَرِّعُه إِذَا سَنَ الْقَوَاعِدَ وَبَيَّنَ النُّظُمَ وَأَظَهَرَ الْأَحْكَامَ، جاء في القرآن: "شرع لكم من الدين ما وصى به نوحًا". وبناء على ما تقدم يكون معنى التشريع: "سن الشريعة وبيان الأحكام وإنشاء القوانين" ، والتشريع الإسلامي المقصود بهذا المعنى لم يكن إلا في حياة الرسول محمد؛ لأن الله لم يجعل بعده لغيره سلطة التشريع ، فقد أغلق باب

التشريع بتمام الدين وموت النبي الأمين صلى الله عليه وسلم : قال تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينًا) (المائدة: 3)

تعريف الشريعة اصطلاحاً:

فهي ما شرعه الله لعباده من العقائد والعبادات والأخلاق والمعاملات ونظم الحياة ، هي شعبها المختلفة لتنظيم علاقة الناس بربهم وعلاقتهم بعضهم البعض وتحقيق سعادتهم في الدنيا والآخرة .

فشرع الله هي المنهج الحق المستقيم ، الذي يصون الإنسانية من الزيف والانحراف ،

ويجنبها مزالق الشر ، ونوازع الهوى ، وهي المورد العذب الذي يشفى علتها ، ويحيي نفوسها ، وترتوي بها عقولها، ولهذا كانت الغاية من تشريع الله استقامة الإنسان على الجادة ، لينال عز الدنيا وسعادة الآخرة.

ويقول الدكتور/ حامد الرفاعي في كتابه (**شركاء لا أوصياء**) أن الشريعة في الإسلام هي انتظام شؤون الحياة وتصريف مصالح الناس وإقامة العدل بينهم. وهذا يأتي في سياق قيم الإسلام ومبادئه التي تدعوا إلى عمارة الأرض وإقامة الحياة الحرة الكريمة الآمنة. فالشريعة الإسلامية باختصار شديد هي : إقامة الحياة وتحقيق مصالح العباد. وهذا هو أساس شرعة الله .. وعلماء الإسلام وفقهاء الشريعة وضعوا قاعدة دهبية تقول " **حيثما تكون المصلحة فثم شرع الله**" . فالشريعة ملزمة لمصالح الناس وأحكامها تدور مع مصلحة الإنسان. فمصلحة الإنسان في أمنه العقلي ، وفي أمنه الديني ، وفي أمنه الحيaticي ، وفي أمنه الصحي ، وفي أمنه الأخلاقي ، وفي أمنه الاجتماعي ، كل ذلك من مهام الشريعة ومن مقاصدها الجليلة.

وعليه فإن الشريعة الإسلامية : أحكام وقواعد ونظم دين الإسلام لإقامة الحياة العادلة وتصريف مصالح الناس وأمنهم .

وهناك نوعان من القوانين في الإسلام:

1- القوانين الربانية ، مقدسة وثابتة.

2- والقوانين الاجتهادية ، عرضة للتغيير والانتقاد وفقاً لمصالح الناس وتطورات الحياة ، وبناءً على ذلك فإن القوانين الاجتهادية ، ينبغي أن تكون منسجمة مع القوانين الإلهية ولا تتناقض مع مقاصدها أو تحالف ثوابتها.

وخلاصة القول : أن شرعة الإسلام هي إقامة الحياة ، وتحقيق المصالح .. وإقامة العدل بين الناس ، فمن يتحقق هذه الكلمات أو يقترب منها فهو على شرعة الله بصرف النظر عن هويته ونوع انتمامه ، فالله سبحانه وتعالى يحاسب الناس على الأعمال والنيات ولا يحاسبهم على نوع الهويات والانتمامات ، لذا لأبد أن يدرك الناس (من المسلمين وغير المسلمين) أن شريعة الإسلام ذات دلالة موسوعية تتسع لكل جهد إيجابي يبذل لعمارة الأرض ويستثمر مكنوناتها لصالح حياة الإنسان وكرامته ، وتتوسع لكل ما يحقق للإنسان صحته وغذاءه وأمنه واستقراره ، وتتوسع لكل ما يعزز تنمية آمنة وتقدم علمي نافع وارتقاء حضاري راشد.

الشريعة الإسلامية مع كل جهد بشري يبذل لبناء المجتمعات وتنظيم شؤون الناس وتصريف مصالحهم وتشجيع طموحاتهم ويحقق آمال أجيالهم ، الشريعة الإسلامية لا تخس جهود الآخرين ومهاراتهم وارتقاياتهم في بناء مجتمعاتهم ، وليس هي ناسخة - كما يظن البعض - لإيداعاتهم ومهاراتهم الحضارية بل الشريعة الإسلامية تشجع الآخر وتبارك جهود الآخر وتعاون مع الآخر في كل عمل يحقق الخير والأمن والأمان والسلام للمجتمعات ، الشريعة الإسلامية تدعوا إلى عمل بشري جماعي للنهوض معاً بمهمة التكليف الرباني المشتركة لعمارة الأرض بل لعمارة الكون وإقامة حياة إنسانية كريمة راشدة.

الشريعة الإسلامية ترفض وتكرر الإساءة إلى الآخر وانتهاك حرمة الآخر والعزلة عن الآخر ، الشريعة الإسلامية ترفض وصف المجتمعات المسلمة والدول المسلمة بأنها مجتمعات ودول (جاهلية) فهذه عبارة جانحة لا تستند إلى سند شرعى وتفتقر إلى العدل والإنصاف والحكمة ، وتنتهك قيم الإسلام وأخلاقه ومقدار رسالته السمحنة في التعامل بين الحاكم والمحكوم ، لأن مجتمعاتنا مجتمعات مؤمنة مسلمة والقائمون على أمور دولنا مؤمنون مسلمون، والخلل في السلوكيات والانحراف في الأداء الإداري والفساد في المعاملات بكل تأكيد خطايا يرفضها الإسلام ويمقتها ، ولكن لا تخرج صاحبها من ملة الإسلام ليوصف المجتمع من بعد بأنه (مجتمع جاهلي) فعبارة (جاهلي وجاهلة) تسقط شرعية المجتمعات وتلغي سيادتها وحرمتها ، وهذا ما يستند عليه بعض الأفراد والتنظيمات في تشريع فقه الخروج على الحكام والدول ومحاربتها وتغييرها بالقوة ، دون دليل أو ضابط أو رابط ، ويجعلون ذلك واجباً شرعاً بل هو من مقتضيات صحة الإيمان والاعتقاد والولاء والبراء ، وهذا هو مصدر ظاهرة الفوضى والعنف والاقتتال والتروع والتدمير الذي يمارس باسم الله نصرة للإسلام إعزاً لمكانة المسلمين. نعم الإسلام يمتحن الظلم ويحارب الفساد ولكن بقيمه وأدبياته وضوابطه ووسائله المعروفة والمحددة من قبل أهل العلم والدراسة ، وليس الأمر متروكاً للأهواء والتزوات والمبررات الفكرية والتراثات السياسية بحال من الأحوال.

أحكام الشريعة:

تستمد الشريعة الإسلامية أحكامها من القرآن الكريم ، قال تعالى: (ما فرطنا في الكتاب من شيء) الأنعام: 38

وقالت تعالى: (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ) النحل: 89

ومن السنة النبوية الشريفة ، ومن إجماع العلماء على حكم من الأحكام في عصر من العصور بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، والقياس في إثباته حكم فرعى قياساً على حكم أصلى لعنة جامعة بينهما ؛ بالإضافة إلى مجموعة من الأدلة المختلف فيها مثل : الإحسان ، والمصالح المرسلة ، وسد الذرائع ، والبراءة الأصلية ، والعرف المستقر ، وقول الصحابي ؛ حيث لم يخالف نصاً شرعاً ، ولم يوجد ما يخالفه من قول صحابي آخر . وعليه فلا يجوز ولا يصح تشريع غير تشريع الله يحكم به ويحتكم إليه ، وحمل الناس على الأخذ بتشريع وضعفي من صنع البشر، وترك شرع رب البشر.

التشريع في القرآن الكريم:

قال تعالى: شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أُوحِيَنَا إِلَيْكَ (الشورى: 13)

وقال تعالى: أَمْ لَهُمْ شُرِيكَاءْ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذِنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عِذَابٌ أَلِيمٌ (الشورى: 21)

وقال تعالى: ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ (الجاثية: 18)

وقال تعالى: وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمْ

الْخِيرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا {الأحزاب: 36}

وآيات التشريع كثيرة في القرآن الكريم والمشهور أن عدد آيات الأحكام خمسة آية من أصل ستة آلاف ومئتين وست وثلاثين آية. ومن هنا يتضح لنا بأن الشريعة الإسلامية الغراء لها خصائص تخالف الشرائع السماوية المنسوخة ، والقوانين الوضعية المنقوصة فهي تامة كاملة جامعة شاملة.

التشريع في السنة النبوية:

قوله تعالى {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا} {الحشر: 7}.

وقوله تعالى {مِنْ يَطِعُ الرَّسُولَ فَقَدْ أطَاعَ اللَّهَ} {النساء: 80}.

وقوله تعالى {لَقَدْ كَانَ لِكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أَبْشُرَةٌ حَسِنَةٌ} {الأحزاب: 12}.

قوله تعالى {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تَحْبِبُونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحِبِّبُكُمُ اللَّهُ وَيُغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ} {آل عمران: 31}.

وقوله تعالى {فَلَمَّا وَرَيْكَ لَلَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَلَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرْجًا مِّمَّا قَضَيْتُ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} {النساء: 56}.

وقوله تعالى: {فَلَيَحْدُرِ الدِّينُ يَحَالُفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبُهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبُهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} {النور: 63}.

وقوله تعالى: {وَمَا كَانَ لَمُؤْمِنٍ وَلَلَا مُؤْمِنَةً إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا} {الأحزاب: 36}.

وقال ابن حزم بعد ما ساق قول الله تعالى: {فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ} {النساء: 59}

قال: والبرهان على أن المراد بهذا الرد إنما هو إلى القرآن والخبر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن الأمة مجتمعة على أن هذا الخطاب متوجه إلينا، وإلى كل من يخلقه، وتركب روحه في جسده. وساق - أيضا - قول الله - تعالى - : { وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحَكِيمُهُ إِلَى اللَّهِ} {الشورى: 10}

فالله تعالى يردنا إلى كلام نبيه صلى الله عليه وسلم على ما قررناه آنفا، فلم يسع مسلماً يقر بالتوحيد أن يرجع عند التنازع إلى غير القرآن والخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا أن يأبى بما وجد فيهما. فإن فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه فهو فاسق، وأما من فعله مستحلاً للخروج عن أمرهما، وموجاً لطاعة أحد دونهما* فهو كافر لا شك عندنا في ذلك.

قال: وقد ذكر محمد بن نصر المروزى أن إسحاق بن راهويه كان يقول: من بلغه عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خبر يقر بصحته، ثم رده بغير تقىة فهو كافر. وقال: ولم نحتاج في هذا ياسحاق، وإنما أوردناه؛ لثلا يظن جاهل أننا متفردون بهذا القول، وإنما احتججنا في تكfirنا من استحل خلاف ما صبح عنده عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بقول الله تعالى: {فَلَلَا وَرَيْكَ لَلَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ} {النساء: 56}، هذه الآية كافية لمن عقل وحذر، وأمن بالله واليوم الآخر، وأيقن أن هذا العهد ربه إليه، ووصيته - عز وجل - الواردة عليه. فليفتشن الإنسان نفسه، فإن وجد في نفسه مما قضاه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في كل خبر يصححه ما قد بلغه، أو وجد نفسه غير مسلمة لما جاءه عن رسول الله صلى الله عليه

وسلم أو وجد نفسه مائلاً إلى قول فلان وفلان، أو إلى قياسه واستحسانه، أو وجد نفسه تحكم فيما نازعت فيه أحدها دون رسول الله صلى الله عليه وسلم - من صحابي فمن دونه : فليعلم أن الله قد أقسم - قوله الحق - أنه ليس مؤمناً، وصدق الله تعالى، وإذا لم يكن مؤمناً، فهو كافر، ولا سبيل إلى قسم ثالث، ثم ساق قول الله تعالى: {وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً النساء}:¹⁶

فليتق الله الذي إليه المعاد امرؤ على نفسه، ولتوجل نفسه عند قراءة هذه الآية، ولি�شتد إشفاقه من أن يكون مختاراً للدخول تحت هذه الصفة المذكورة المذمومة الموبقة الموجبة للنار.

وقال: لو أن امراً قال: لا نأخذ إلا ما وجدنا في القرآن * لكان كافراً بإجماع الأمة، ولكان لا يلزم إلا ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل، وأخرى عند الفجر؛ لأن ذلك هو أقل ما يقع عليه اسم صلاة، ولا حد للأكثر في ذلك. وسائل هذا مشرك حلال الدم والمال.

وقال: لو أن امراً لا يأخذ إلا بما اجتمعت عليه الأمة فقط، ويترك كل ما اختلفوا فيه مما قد جاءت به النصوص * لكان فاسقاً بإجماع الأمة.

من خصائص الشريعة الإسلامية

الإسلام هو دين الدولة في المجتمع المسلم ، والقرآن الكريم والسنّة النبوية المطهرة هما المصدر الأساس والوحيد لمنظّقات وثوابت الشريعة الإسلامية ، ومن خصائص الشريعة الإسلامية :

1. الوسطية والعدل.

2. شاملة لكل شئون الحياة ، حيث أنها تتعايش الإنسان جنينا ، وطفلا ، وشابا ، وشيخا ، وتكرمه ميتا.

3. حاكمة على كل تصرف من تصرفات الإنسان في هذه المراحل كلها ، بالوجوب ، أو الحرمة ، أو الكراهة ، أو الندب ، أو الإباحة ، وفي كل مجالات الحياة من عملية ، وعقائدية ، وأخلاقية .

<?xml:namespace prefix = v ns = "urn:schemas-microsoft-com:vml" />

4. واقعية ، حيث أنها راعت كل جوانب الإنسان البدنية ، والروحية الفردية ، والجماعية ، كما أنها راعت التدرج في مجال التربية.

5. يجوز الاجتهاد والتتجديد في الشريعة الإسلامية وفقاً لظروف المكان والزمان

6. الجزاء في الشريعة الإسلامية في الحياة الدنيا ، والحياة الآخرة .. حيث أن الجزاء من جنس العمل.

وفي نهاية الأمر تبقى الشريعة الإسلامية ناسخة لجميع الشرائع من قبل وهي محفوظة بأمر الله لا يعتريها النقص ولا التحرير أو التعديل أو غيره حيث قال الله تعالى:

﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَّتْ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتْ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾
المائدة: ٣.

وقال عز وجل في محكم كتابه الكريم : ﴿وَمَنْ يَتَغَيَّرْ فِي إِيمَانِهِ فَلَنْ يُقْبَلْ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ آل عمران: 85

وللحديث بقية
مع خالص تحياتي

كاتب المقالة : الشيخ / محمد فرج الأصفدر
تاريخ النشر : 02/05/2013
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفدر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com